شفافية

عدد خاص

نشرية تصدر عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

هيئات مكافحة الفساد في القارة السمراء تجتمع بالجزائر

الدورة 7
لجمعيات مكافحة الفساد الافريقية
الجزائر:
20، 21، 22
يوليو 2025

استرداد الموجودات.. رهان التنمية في افريقيا

"إعلان الجزائر"

لترسيخ التعاون وتعزيز الشفافية وتكريس الحكم الراشد

السلطة العليا تطلق الرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد

جويلية 2025

مجلة نصف سنوية تصدرها:

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

المقر

14، شارع سويداني بوجمعة، المرادية
- الجزائر-

+213 (0) 23 48 73 04
الفاكس: 06 73 48 23 (0) 213+

البريد الالكتروني:
contact@hatplc.dz

مسؤولة النشر:
أ. د. سليمة مسراتي

تحرير وتصوير وإخراج وطباعة :

المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام
C.N.D.P.I

دار الصحافة عبد القادر سفير
02، شارع فريد زويوش - القبة - الجزائر
هاتف: 023.70.90.52

كـــلمة العـــدد

ريادة جزائرية في مكافحة الفساد

بمبادرة من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، احتضنت الجزائر أيام 20، 21 و22 يوليو 2025 أشغال الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية سلطات مكافحة الفساد الإفريقية تحت شعار «استرداد الموجودات: تعزيز التعاون وتبادل الخبرات من أجل افريقيا قوية ومتحدة ضد الفساد».

ويأتي تنظيم الدورة تعزيزاً للجهود التي تبذلها الجزائر في مجال مكافحة الفساد، على الصعيدين الوطني والقاري، ولتكون مناسبة لاستعراض الإنجازات والجهود الوطنية والافريقية الرامية إلى مكافحة الفساد، وذلك تزامناً مع إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد.

وعرفت الفعاليات مشاركة حوالي 70 مشاركا ممثلين لـ 28 دولة افريقية، بالإضافة إلى ممثلي الأسلاك الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة بالجزائر، وأعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والمفتشين العامين بالوزارات، وممثلي الهيئات الرقابية الاستشارية والهيئات والمؤسسات تحت الوصاية بصفتهم نقاط الاتصال مع السلطة العليا. كما حضر الاشغال مسؤولو وإطارات الأسلاك الأمنية، وممثلو المجتمع المدني والهيئات المهنية، ولفيف من الأسرة الجامعية، مع حضور لافت لوسائل الاعلام الوطنية والأجنبية.

وأكدت الدورة المنعقدة بالجزائر الدور الريادي للجزائر على المستوى الإفريقي في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، وجسدت الاشغال التنفيذ الفعال لاتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز التعاون فيما بين الدول الإفريقية والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لاسيما فيما يتعلق باسترداد الموجودات، فضلا عن الاطلاع على التقدم الذي أحرزته الجزائر والدول الأعضاء في ذات الجمعية وعلى التجارب الميدانية في المجالات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وشهدت فعاليات دورة الجزائر تبادل الرؤى بشأن الدراسات حول الحالات الناجحة في مجال استرداد الموجودات على المستوى الوطني والإقليمي، وتسليط الضوء على النماذج المؤسسية الناجعة، بالإضافة إلى تحليل الأطر التشريعية الوطنية والإقليمية في مجال استرداد الموجودات، وتحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة الحالية للدول المشاركة.

إن اختيار وتنظيم الجزائر لهذا الملتقى الافريقي يبرز دورها الفاعل والمحوري في القارة لمجابهة الظاهرة، ويؤكد مرة أخرى التزام الجزائر الثابت بضرورة مكافحة آفة الفساد وترسيخ المساءلة والشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة، وهي المبادئ التي تعهد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ انتخابه وجعلها من بين الأولويات، وجعل من قضية استرداد الموجودات واجبا سياديا واستحقاقا وطنيا لا يمكن التنازل عنه، فالمال العام هو ملك للشعب، وكل محاولة لنهبه أو تهريبه تُعد جريمة مزدوجة في حق الدولة والمجتمع.

كلمة البروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة بالعليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

بمناسبة: إحياء اليوم الافريقي لمكافحة الفساد واحتضان الجزائر لأشغال الجمعية العامة السابعة لهيئات مكافحة الفساد الافريقية

السيد: وزير العدل حافظ الأختام
السيد: وزير الشباب مكلف بالمجلس الأعلى للشباب
السيد: كاتبة الدولة لدى وزير الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية
السيد: وسيط الجمهورية
السيد: ممثل رئاسة الجمهورية
السيد: الرئيس الأول للمحكمة العليا
السيد: ممثل رئيس مجلس الأمة
السيد: ممثل رئيس المجلس الشعبي الوطني
السيد: ممثل الوزير الأول
السيد: النائب العام للمحكمة العليا
السيدة: ممثلة الأمم المتحدة للبرنامج الإنمائي بالجزائر
السيد: رئيس جمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية
السيدة: عميدة السفراء الأفارقة بالجزائر
السادة: أعضاء اللجنة التنفيذية لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية
السيدات والسادة: أعضاء الجمعية العامة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية
السيدات والسادة: ممثلي البرلمان بغرفتيه
السيدات والسادة ممثلي الهيئات والمؤسسات الدستورية
السيدات والسادة: رؤساء المؤسسات الرقابية والاستشارية والقضائية وممثلي القطاعات الأمنية
السيدات والسادة: أعضاء مجلس السلطة العليا
السيدات والسادة: ممثلي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية
السيدات والسادة: أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
الأسرة الجامعية بكل مكوناتها
ممثلي فعليات المجتمع المدني
أسرة الإعلام
السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بمنتهى الفخر وعظيم الاعتزاز، يشرفني باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وموظفيها، وباسمكم جميعا، أن أتقدم إلى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بأسمى معاني الشكر والتقدير على رعايته السامية لهذا اليوم الدراسي الموسوم «استرداد الموجودات في افريقيا: الأطر القانونية والممارسات الفضلى من أجل تحقيق التنمية المستدامة»، إحياءً لليوم الافريقي لمكافحة الفساد الذي يصادف تاريخ 11 جويلية من كل سنة.

وانطلاقا من الدور المحوري الذي تضطلع به بلادي في دعم الجهود الافريقية الرامية إلى مكافحة الفساد، ولكونها عضوا فاعلا في جمعية الهيئات الافريقية المختصة في هذا المجال، أرادت الجزائر، بمناسبة احتفالها بهذا اليوم الافريقي، أن تجعل من هذا اليوم حدثا قاريا هاما، من خلال إشراك 27 دولة افريقية في أشغال هذا اليوم الدراسي، جاءت بدعوة منها للمشاركة في أشغال الجمعية العامة السابعة لهيئات مكافحة الفساد الافريقية، التي تحتضنها بلادنا خلال

الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جويلية، وأغتنم هذه الفرصة لأجدد لضيوفنا الكرام الترحاب في بلادهم وأقول لهم: مرحبا بضيوف الجزائر الكرام حللتم أهلاً ونزلتم سهلاً.

أيتها السيدات أيها السادة

لقد أضحى من المُسَلم به أن آفة الفساد لا تقتصر على الربح غير المشروع، بل تتجاوز ذلك لتضرب وتفتك بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للأمم، وتضعف مؤسساتها، وتهدد استقرارها وأمنها القومي. فالفساد يقوّض الثقة بين المواطن والدولة، ويؤثر سلباً على التنمية، ويهدر الموارد، ويعيق الاستثمار، ويغذي مظاهر الجريمة المنظمة.

ولهذا، فإن التصدي للفساد ومكافحته لم يعد مجرد خيارا بل أصبح التزاما دوليا وأولوية، يستدعي من الدول الافريقية التنسيق وتكثيف تعاونها ووحدتها وتماسكها من أجل تحقيق الحكم الرشيد ومعيشة أفضل للشعوب الافريقية، عملا بما نصّت عليه أحكام المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتفاقية الافريقية لمنع الفساد ومكافحته، وهو الاتجاه الذي اعتمده الاتحاد الافريقي من خلال اتخاذها شعار «تعزيز الكرامة الإنسانية في مكافحة الفساد» الذي تبناه هذه السنة إحياءً للذكرى الثانية والعشرين من توقيع الاتفاقية الافريقية لمنع الفساد ومكافحته.

أيتها السيدات أيها السادة

إن اختيار وتنظيم الجزائر لهذا الملتقى الافريقي، يؤكد مرة أخرى التزام الجزائر الثابت بضرورة مكافحة آفة الفساد وترسيخ المساءلة والشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة، وهي المبادئ التي تعهد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ انتخابه وجعلها من بين الأولويات، وجعل من قضية استرداد الموجودات واجبا سياديا واستحقاقا وطنيا لا يمكن التنازل عنه، فالمال العام هو ملك للشعب، وكل محاولة لنهبه أو تهريبه تُعد جريمة مزدوجة في حق الدولة والمجتمع.

ومن أجل تحقيق هذا المسعى، وبناء جزائر منتصرة تقوم على مبادئ الحق والقانون، قام المشرع الجزائري بتعزيز المنظومة القانونية الوطنية، من خلال مراجعة شاملة للتشريعات ذات الصلة، وتدعيم الآليات الرقابية والوقائية، بما ينسجم مع المعايير الدولية والاقليمية، وإنشاء مؤسسات وهيئات دستورية مستقلة على غرار السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المكلفة بتكريس مبادئ النزاهة والشفافية في تسيير الشأن العام، تُوّجت بوضع وصياغة الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي وضعت من استرداد الموجودات أحد محاورها الأساسية.

وبما أننا نجتمع اليوم لنحيي هذا اليوم الافريقي تحت شعار» استرداد الموجودات في افريقيا: الأطر القانونية والممارسات الفضلى من أجل تحقيق التنمية المستدامة»، ينبغي إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به وزارة العدل في مجال استرداد الموجودات، حيث تسهر على تفعيل الآليات القانونية والقضائية الرامية إلى ملاحقة واسترجاع الأموال والممتلكات المتحصلة من جرائم الفساد، وذلك في إطار التزامات بلادنا الدولية. وقد انخرطت الوزارة بفعالية في مختلف المبادرات الدولية الرائدة، لاسيما من خلال التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمشاركة النشطة في مبادرة ستار التي أطلقتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، سعياً لتعزيز قدرات الدول في استرداد الأموال المنهوبة. كما حرصت على توسيع مجالات التعاون القضائي وتبادل الخبرات مع الهيئات والشبكات الدولية والإقليمية المختصة، مع مواصلة تطوير المنظومة التشريعية الوطنية بما يواكب المعايير الدولية، تجسيداً لالتزام الجزائر الراسخ بمكافحة الفساد وصون المال العام.

أيتها السيدات أيها السادة

تُعد مسألة استرداد الموجودات في إفريقيا من أبرز التحديات التي تواجه جهود التنمية وتعزيز الحكم الرشيد في القارة. فبالرغم من حجم الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج بفعل ممارسات الفساد وسوء إدارة وتسيير المال العام، فإن عمليات استعادتها تصطدم بجملة من العراقيل القانونية والسياسية والإدارية، سواء على مستوى الدول الإفريقية ذاتها أو على مستوى

التعاون مع الدول الأجنبية التي تحتضن تلك الموجودات.
ويزداد تعقيد استرداد هذه الأموال في ضعف الأطر القانونية، وقصور الآليات الرقابية، وغياب التنسيق، بالإضافة إلى العراقيل التي تفرضها بعض الدول المستقبلة للأموال المنهوبة بحجة السرّية المصرفية أو تعقيدات ناتجة عن الإجراءات القضائية.
مما يستدعي منا جميعا اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة، تقوم على تعزيز الشفافية، وتطوير التعاون الدولي، وبناء مؤسسات وطنية قادرة على رصد وتتبع واسترداد هذه الموجودات بما يخدم مصالح الشعوب الإفريقية وحقها في التنمية والعدالة الاجتماعية.

أيتها السيدات أيها السادة،

تجسّد دور الجزائر في دعم وترسيخ مبادئ الوقاية ومكافحة الفساد في إفريقيا من خلال مبادرات متعددة ورؤية واضحة ترتكز على تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات. فمنذ انضمامها إلى الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومكافحته، حرصت الجزائر على لعب دور محوري في تفعيل بنود هذه الاتفاقية، عبر المساهمة في تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد على مستوى القارة. وقد برز هذا الدور من خلال دعمها المستمر لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، إذ كانت الجزائر من الدول الأعضاء التي رحبت باحتضان وتنظيم اجتماعاتها ومؤتمراتها، وتقديم مقترحات عملية لتقوية آليات عملها. كما ساهمت الجزائر في نقل تجربتها الوطنية في مجال الشفافية والرقابة إلى شركائها الأفارقة، بما يعكس التزامها الراسخ بترسيخ مبادئ النزاهة والحكم الرشيد، والسعي إلى بناء منظومة إفريقية موحدة وفعّالة في مكافحة الفساد والوقاية منه.

أيتها السيدات أيها السادة،

إن الاحتفال بهذا اليوم لا يُعدُ مجرد مناسبة رمزية نحتفل بها كل سنة، بل هو محطة للتأمل والتقييم، وفرصة لتجديد التزام دول قارتنا بمواصلة الجهود الجماعية. إن إفريقيا اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز آليات التعاون بين دولها، خصوصًا فيما يتعلق باسترداد الأموال المنهوبة، من خلال تبادل المعلومات، وتسهيل التعاون القضائي، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. لأن الأموال المنهوبة من دولنا ليست مجرّد أرقامًا، بل هي مدارس وجامعات ومستشفيات وطرقات ومشاريع تنموية حُرمت منها شعوبنا، ولذلك فإن مسألة استرجاعها يُعدُ التزاما وواجب وطني وقاري وأخلاقي، لا بد أن نتعامل معه بصرامة، وبحسّ وطني جماعي رفيع.
كما نجدد التزام الجزائر بدعم الجهود الإفريقية والإقليمية والدولية في هذا المجال، ونؤكد على ضرورة تجسيد مبدأ «إفريقيا متحدة ضد الفساد»، من خلال تضافر الجهود والإرادات السياسية القوية، وترسيخ ثقافة النزاهة داخل مجتمعاتنا وإرساء آليات فعّالة ومبتكرة تمكّن دولنا من تتبع الأموال المهربة واسترجاعها، بما يساهم في تمويل مشاريع تنموية تخدم المواطن الإفريقي وتعيد الثقة في مؤسسات الدولة.
وفي الختام لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أجدد تشكراتي الخالصة للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على رعايته السامية لهذا اليوم الدراسي، ولكل الخبراء وممثلي الدول الافريقية الشقيقة والصديقة الذين أطروا وشاركونا هذا الملتقى ، سواء حضوريا أم عن طريق التحاضر المرئي عن بعد، وللمشاركين من إطارات سامية عن مختلف المؤسسات والهيئات العمومية، وممثلي المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي وفعاليات المجتمع المدني، وكل الحاضرين معنا اليوم، أملين من المولى عز وجل ان يوفقنا وإياكم، للوصول معا إلى تحقيق الغايات المنشودة لبناء جزائر مناهضة للفساد.
كما أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن ثقتي بأن تتوج أشغال الجمعية العامة السابعة لهيئات مكافحة الفساد الافريقية بنتائج ملموسة وتوصيات فعالة، تعزز بناء افريقيا قوية وموحدة.

عاشت إفريقيا قوية وموحدة وعاشت

الجزائر منتصرة ومزدهرة

المستدامة"
CIC

كلمة السيد وزير العدل حافظ الأختام
لطفي بوجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد: وزير العدل حافظ الأختام

السيدة والسيد أعضاء الحكومة

السيد وسيط الجمهورية

السادة ممثلي البرلمان بغرفتيه، ممثل رئاسة الجمهورية

السيد الوزير الأول

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا والنائب العام

ممثلي كل الهيئات الدستورية والوطنية والرقابية والقضائية الإستشارية المختلفة

ممثلي المجتمع المدني

سعادة السفراء الحاضرين

ممثلي الهيئات الأجنبية العاملة بالجزائر

السيدات والسادة الحضور كل باسمه ومقامه

أسرة الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي في البداية أن أشارككم في أشغال إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف كل سنة للحادي عشر من شهر جويلية، ويسعدني كثيرا أن يكون اختيار موضوع اليوم الدراسي المنظم بهذه المناسبة منصبا على إحدى اهتمامات الجزائر الحالية والمتمثلة في استرداد الموجودات من حيث الإطار القانوني والممارسات الفضلى في إفريقيا، وكلكم يعلم المكانة العالية التي يكتسبها هذا الموضوع ضمن اهتمامات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

بهذه المناسبة، أتقدم بخالص عبارات الامتنان والشكر للسيدة رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على الدعوة وإتاحة الفرصة لأعرض على مسامعكم بعض المسائل المتعلقة بالإطار الدولي لمكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأموال المحولة إلى الخارج.

السيدات والسادة الأفاضل

لا شك أن معضلة الفساد لها تأثير سلبي على تنمية الدول وتطورها ومنها الدول الإفريقية، وتعيق قوة مؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالفساد عائق يحول دون تطور أي مجتمع كونه يعطل التسيير والتنمية ويعطل وظائف الدولة، ويعيق مقومات بنائها، مما ينعكس سلبا على فعالية المؤسسات ويؤدي بالتبعية إلى هشاشة الأجهزة الحكومية وعدم نجاعتها أمام هذا الهاجس الذي يواجه المجتمع الدولي ومنه الدول الإفريقية ومن بينها الجزائر.

لجأت حكومات هذه الدول في إطار إقليمي إلى إعداد وتبني اتفاقية دولية إقليمية لمكافحة الفساد وهي اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، والتي تم إعدادها في 11 جويلية 2003 وصادقت عليها الجزائر ووقعت عليها 49 دولة من أصل 55 دولة عضوا في الاتحاد الافريقي.

السيدات والسادة الأفاضل

لقد كرست اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته سياسة الحكم الراشد الذي يتحقق من خلال فرض سيادة القانون، وهو مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان والشعوب والذي يجب أن يطبق لمنع الفساد ومكافحته، احترامه كمبدأ والسعي لتحقيقه كهدف من خلال توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إطار الشؤون العامة لإزالة العقبات التي تحول دون

تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة، ولقد سارت القارة الإفريقية على المنهج الأممي لمكافحة الفساد إذ نعتبر سنة 2003 سنة اعتماد الإتفاقيتين، أي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وبذلك يمكن القول إن الدول الإفريقية، ومنها الجزائر، في نفس مستوى وعي المجتمع الدولي بمدى خطورة تفشي هذه الظاهرة، لذلك وجب الانخراط في جميع المساعي وتنسيق الجهود لمكافحته، وتعتبر اتفاقية الاتحاد الدولي لمنع الفساد ومكافحته ذات قيمة قانونية تسمو على القوانين الداخلية، ولها المركز الثاني في سلم التدرج القانوني بعد أحكام الدستور طبقا لأحكام المادة 154 منه، ويترتب على مصادقة الجزائر عليها الالتزام بها وتنفيذ مقتضياتها كآلية دولية ذات بعد إقليمي وإفريقي.

السيدات والسادة الأفاضل

يشكل موضوع استرداد العائدات الناجمة عن جرائم الفساد إحدى أوجه مكافحة هذه الظاهرة. وإدراكا من الدولة الجزائرية بأهميته، وجهت السلطات القضائية ما يقارب 335 طلب تعاون قضائي دولي نحو إثنين وثلاثين دولة في شكل إنابات قضائية دولية، بغاية تتبع العائدات الإجرامية وتجميدها وحجزها، وهي الطلبات التي عرفت تجاوبا متفاوتا من طرف السلطات القضائية لهذه الدول. لقد سعت السلطات القضائية الجزائرية إلى إصدار طلبات استرداد للموجودات أين تم إرسال ثلاثة وخمسين طلبا نحو إحدى عشر دولة منها بلد إفريقي، وهي محل متابعة مستمرة من طرف السلطات القضائية، إلى جانب دور اللجنة الوطنية للخبراء المكلفة باسترجاع الاموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، والتي تتولى متابعة مسعى الاسترداد وتنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين لأجل تحقيق هذا الهدف، إضافة إلى ما تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال. وفي هذا السياق، كثفت الجزائر المساعي غير الرسمية لذات الغرض من خلال الانضمام إلى الشبكات الدولية كمبادرة «ستار» التابعة للبنك الدولي والمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات التابع للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، الشبكة العالمية العملياتية لهيئات إنفاذ القانون، المركز الدولي للتنسيق في قضايا الفساد ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث العدالة بإيطاليا.

ولقد انضمت الجزائر مؤخرا إلى الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي أعطت دفعا قويا لطلبات الاسترداد بعد عقد لقاءات جانبية مع الدول المعنية لاسيما خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2023، إضافة إلى اجتماعات فرق العمل المرتبطة بآلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تملك الجزائر فيها تجربة رائدة في هذا المجال.

كما تنظم وزارة العدل، وبانتظام، لقاءات دورية عن طريق التحاضر المرئي عن بعد مع ممثلي الدول المطلوب منها التعاون، إضافة إلى تنقل وفد من لجنة الخبراء إلى الدول المعنية، وبذل المساعي الدبلوماسية لتحسيس ممثلي السلطات الأجنبية بأهمية هذا المسعى، وقد كللت هذه المسائل باسترداد العديد من الممتلكات المختلفة من عقارات ومنقولات وأموال، غير أن هذه المساعي الرامية للاسترداد قد واجهتها عدة عقبات أدت إلى ضعف تجاوب الدول المعنية لاعتبارات متعددة منها ما يعود إلى خصوصية نظامها القضائي وتعقد إجراءاتها وتعدد طبيعة المتدخلين فيها من سلطات قضائية وهيئات دبلوماسية وغيرها.

السيدات والسادة الأفاضل،

إن الدول الإفريقية باعتبارها جزءا هاما من المجتمع الدولي تعاني من معضلة الفساد وضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة، ويعد تعزيز الحكم الراشد ومحاربة الظاهرة مرتبطين ببعضهما البعض، والذين جعل منهما السيد رئيس الجمهورية معركة نبيلة لذا ينبغي على الجميع الانخراط في هذا المسعى عن طريق توحيد كافة الجهود. وأغتنم هذه السانحة لدعوة جميع المتدخلين والشركاء للسعي قصد إرساء أفضل الممارسات للوقاية من الفساد ومكافحته، والاستمرار والتفكير في خلق آليات متجددة ومرنة لتذليل العقبات التي تواجه إجراءات استرداد عائدات الفساد المحولة إلى الخارج.

وفي الختام، أجدد مرة أخرى شكري وتقديري للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رئيسة وأعضاءً على تنظيم هذه الفعاليات، متمنيا لكم جميعا التوفيق والنجاح وأشكر الجميع على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة خالد عبد الرحمن
رئيس جمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية

معالي السيدة سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

السادة الوزراء الموقرين

السادة رؤساء وممثلو هيئات مكافحة الفساد

السيدات والسادة الحضور الكريم

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذا اللقاء المهم بمناسبة اليوم الافريقي لمكافحة الفساد، الذي يجسد التزاما جماعيا لقارتنا بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية. هذا العام نحتفل باليوم الافريقي لمكافحة الفساد في سياق مميز، وهو احتضان الجزائر الشقيقة للاجتماع السنوي السابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية، وهو ما يعكس، ليس فقط التزام الجزائر العميق بقضايا الشفافية والنزاهة، بل أيضا حرصها على دعم جهود التعاون الافريقي المشترك.

وبهذه المناسبة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالجمهورية الجزائرية، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم المحكم لهذه الاحتفالية، وكلي ثقة في نجاح تنظيمكم لاجتماع الجمعية العامة للاتحاد، كما نجحتم بجدارة منذ عام في تنظيم الاجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية للاتحاد، لذا نكرر شكرنا لهذا الدعم المقدم من جمهورية الجزائر الشقيقة.

السيدات والسادة

في مثل هذا الشهر من كل عام، وتحديدا في الحادي عشر من يوليو، نجدد التزامنا الجماعي بمبادئ اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، ونستحضر معا حجم التحديات التي تواجه القارة، ليس فقط في مكافحة الفساد، بل في استعادة الثقة في المؤسسات وحماية ثروات الشعوب، وفتح آفاق التنمية المستدامة، وقد انعكس ذلك على اختيارنا لشعار الاجتماع السنوي السابع للجمعية العامة لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية الذي سيعقد على مدار اليومين التاليين: «ضد الفساد ومن أجل استرداد الأصول: قضايا وتحديات التدريب، والتعاون، والبحث، وإدارة التغيير في إفريقيا»، وهو شعار يحمل بين طياته إدراكا بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتحقق إلا بمنظومة متكاملة، تبدأ بالتدريب والبحث وبناء الكفاءات، وتمر بتبادل الخبرات والتنسيق العملي بين هيئات مكافحة الفساد، ولا تنتهي إلا بتطوير بيئة مؤسسية مرنة قادرة على إدارة التغيير.

الحضور الكريم

لقد أولى الاتحاد، خلال الفترة الماضية، أولوية لتعزيز المحاور الأربعة التي يتضمنها شعار هذا العام، ويمكنني أن أوجز أبرز الجهود المشتركة كما يلي:

أولا، في مجال التدريب:

واصل الاتحاد التعاون بين الأكاديميات الوطنية والجهات الإفريقية الشريكة ومنها مبادرة رئاسة الجمهورية المصرية لتدريب الكوادر الافريقية المعنية بمكافحة الفساد، حيث تم تدريب أكثر من 340 كادر إفريقي متخصص بمكافحة الفساد في الأكاديمية الوطنية المصرية لمكافحة الفساد، ويتطلع الاتحاد إلى المزيد من المبادرات

الجماعية التي تبنى على التقييم المشترك للاحتياجات.

ثانيا، في ميدان البحث العلمي:

تم إنشاء مركز إفريقي مشترك للدراسات والبحوث في مجال مكافحة الفساد ومقره كينيا، وهو ما سنناقشه بمزيد من التفصيل خلال اجتماعاتنا، ونأمل أن يمثل هذا المركز منصة للمعرفة لإثراء السياسات بالممارسات الفعلية في السياق الإفريقي، كما يهدف المركز إلى تحديد الاحتياجات التدريبية والبحثية للقارة الافريقية في مجال مكافحة الفساد، حتى يمكن للاتحاد التنسيق مع المؤسسات الأعضاء والشركاء الدوليين لسد الفجوات.

ثالثا، على مستوى التعاون الدولي وتبادل الخبرات:

شهدت الفترة الماضية توقيع عدد من مذكرات التفاهم الثنائية بين أعضاء الاتحاد، وتفعيل شراكات مع منظمات دولية مثل البنك الافريقي للتنمية، والمجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد، وهدفت تلك الشراكات إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، ومن الجدير بالذكر أن اجتماعات الاتحاد أصبحت أداة فاعلة لتبادل الخبرات على مستوى القارة، حيث نحرص على تخصيص وقت كاف ضمن الجلسات لتبادل الخبرات في العديد من المجالات، حيث تستعرض المؤسسات الأعضاء ممارساتها الناجحة مجالات التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الفساد، واستخدام أدوات التحول الرقمي في أعمال التحري والمتابعة، واعتماد مؤشرات النزاهة وتقييم الأداء المؤسسي وغيرها من النماذج التي تستحق التوثيق والتعميم.

رابعا بشأن إدارة التغيير والتطوير المؤسسي:

في خطوة مفصلية على طريق ترسيخ البنية المؤسسية للاتحاد،، نعتزم تعيين أمين عام خلال هذا الاجتماع، لتكون أولى مهامه التنسيق مع حكومة بوروندي لصياغة «اتفاقية مقر» تكرس الشخصية القانونية للاتحاد، وتفتح آفاقا أوسع للتعاون الدولي والتمويل المؤسسي المستدام، وهو ما نعتبره تطورا محوريا في شكل الاتحاد منذ نشأته عام 2013، كما تم إنشاء «أمانة فنية» لبحث ودراسة ما يتم عرضه على اللجنة التنفيذية للاتحاد وتقديم توصيات ومقترحات فنية وقانونية.

السيدات والسادة

تبقى معركتنا ضد الفساد ناقصة إن لم ننجح في استرداد الموجودات المنهوبة، فهذا الملف يعكس جوهر المواجهة مع الافلات من العقاب. إن التحديات التي تواجهنا في هذا المجال، من تعقيدات قضائية إلى تفاوت الأطر القانونية إلى ضعف التعاون الدولي في بعض الأحيان، تفرض علينا كأفارقة أن نبلور موقفا جماعيا أكثر فاعلية، قائما على التنسيق العملي، والممارسات المعيارية المشتركة، والعمل ضمن شبكات إقليمية مرنة، مثل منتدى ممارسي استرداد الأصول الإفريقية الذي انطبق مؤخرا.

وفي نفس السياق، أؤكد أن اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية سيظل حريصا على دعم تنفيذ توصيات الموقف الافريقي الموحد بشأن استرداد الموجودات (CAPAR) وسيسعى خلال رئاسته الحالية إلى تضمين هذا الملف في كافة مبادرات التعاون المقبلة.

الحضور الكريم

إن اجتماعنا اليوم ليس مناسبة للاحتفال فقط، بل فرصة لتجديد العهد تجاه شعوبنا، بأننا على قدر الثقة، وعلى وعي بأهمية اللحظة التي تعيشها إفريقيا، لقد آن الأوان أن ننتقل من تبادل الكلمات إلى تبادل الخبرات، ومن استعراض الإنجازات إلى تكامل السياسات، وأن نجعل من اتحادنا منصة عمل حقيقية، لا تثقلها التعقيدات البروتوكولية، بل تحركها إرادة التعاون والتطوير.

وفي الختام، أتوجه بتحية تقدير لكل من ساهم في إعداد وتنظيم هذه الاحتفالية، وأجدد الشكر للجزائر قيادة وشعبا على استضافتها الكريمة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير قارتنا، وتعزيز النزاهة وسيادة القانون في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استعرض جهود وتجربة الجزائر في مجال مكافحة الفساد

عبد المجيد قدي: تهريب رؤوس الأموال يعيق التنمية في افريقيا

استعرض الدكتور عبد المجيد قدي تأثير تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج على عجلة التنمية، حيث توقف عضو مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خلال مداخلة له بعنوان «استرداد الموجودات أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، عند الآثار السلبية لظاهرة تهريب رؤوس الأموال على التنمية في دول القارة الافريقية، كما توقف عند جهود الجزائر في مجال مكافحة الفساد وتهريب الأموال من خلال الترسانة القانونية التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ومختلف الآليات التي أوجدتها للوقوف في وجه استنزاف الثروات الوطنية.

قال عبد المجيد قدي إن ظاهرة تهريب رؤوس الأموال لا تقتصر على دولة دون أخرى، ولا تخص فقط الدول النامية فقط لكنها آفة عالمية تعاني منها معظم الدول وإن كانت أكثر استفحالا في الدول النامية، ولأن هذه الظاهرة عالمية كان لا بد للتصدي لها ومحاربتها أن يكون المجهود جماعيا ويستدعي تضافر الجهود، حيث بادرت الأمم المتحدة لإعداد اتفاقية تتعلق بمحاربة الفساد ومكافحته، وتبعتها الهيئات الإقليمية مثل منظمة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.

واعتبر المحاضر أن تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ظاهرة خطيرة بالنظر إلى تبعاتها السلبية على التنمية المحلية، فقد نشرت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرا عن افريقيا سنة 2020 جاء فيه أن افريقيا فقدت 88.6 مليار دولار سنة وهو ما يمثل 3.7 من الناتج المحلي. وفي سياق حديثه عن الآثار السلبية لنزيف الأموال إلى الخارج، أوضح قدي في محاضرته أن هذا الرقم لا يكاد يقارن بحجم المساعدات العمومية التي تلقتها دول القارة خلال نفس الفترة، حيث وصلت إلى 48 مليار دولار، كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي لدول القارة 54 مليار دولار وهو أقل بكثير مما تم تهريبه. وأوضح المتحدث في هذا الصدد أن البنك الأفريقي للتنمية اعتبر التدفقات المديونية السنوية للقارة مقارنة برؤوس الأموال التي تم ضخها للقارة في شكل مساعدات أو تمويلات استثمارات أجنبية قليلا جد مقارنه بما تم تهريبه. وبالتالي فلو بقيت هذه الأموال في دول القارة لما احتاجت أصلا الى المساعدات أو الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى، كشفت الأرقام التي استعرضها عضو مجلس السلطة العليا للشفافية أن تكلفة الفساد من السرقة والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا وصلت إلى 1.26 تريليون دولار، وهو ما يساوي الناتج المحلي لسويسرا وبلجيكا وجنوب افريقيا.

وتوقفت المداخلة التي ألقاها عبد المجيد قدي عند مصادر الأموال غير المشروعة، والتي حصرها المحاضر في أربعة، وهي: الممارسات التجارية والضريبية مثل تزوير الفواتير وتمويل الأسواق غير المشروعة والرشاوى، واعتبر قدي في هذا السياق أن تهريب رؤوس الأموال عائق في وجه التنمية المستدامة، فالندوة الدولية للتنمية في سنة 2015 اعتبرت تهريب الأموال والفساد وتدفق الأموال غير المشروعة عائقا في وجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق

2030، فتهريب رؤوس الأموال يؤدي حتما إلى تراجع الإنفاق العام ومن ثمة تراجع مستويات التشغيل والاستثمار وتآكل الوعاء الضريبي، لهذا فاسترداد الأموال المنهوبة يعتبر، حسب المحاضر، فعلا تنمويا يؤدي إلى جبر ما لحق بالدولة والمجتمع من أضرار وإقامة العدالة، فضلا عن توفير مناخ ملائم للاستثمار وزيادة الثقة في الأجهزة القانونية الخاصة بمحاربة الفساد وتعزيز الإرادة السياسية في محاربته.

وخصص عبد المجيد قدي جزءا مهما من مداخلته لإبراز جهود الجزائر وتجربتها في مكافحة الفساد، حيث قسم هذه التجربة إلى مرحلين؛ مرحلة ما قبل إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تم إطلاقها مؤخرا، ومرحلة ما بعد إقرار الاستراتيجية، واعتبر قدي الجزائر من الدول الفاعلة والمحورية في مجال تعزيز الآليات القانونية في مكافحة الفساد، حيث وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم إقرارها في 31 أكتوبر 2003 وصادقت عليها في أفريل 2004، كما أصدرت الدولة قانون 0106 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي خصص الباب الخامس للتعاون الدولي واسترداد الموجودات والتعاون القضائي، كما عملت الجزائر في إطار التزامها بمحاربة الفساد على إبرام اتفاقيات التعاون القضائي في المجال الجنائي مع العديد من الدول والتي تتضمن في العادة بنودا ذات علاقة باسترداد الموجودات وتنفيذ قرارات المصادرة، وقد توجت جهود الجزائر في مجال مكافحة الفساد بإنشاء الصندوق الخاص بالأموال والأملاك المصادرة والمسترجعة في اطار قضايا الفساد بموجب المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021.

وقد بلغ رصيد هذا الصندوق في 2022 ما قيمته 21 مليار دينار وقفز في سنة 2023 إلى 89 مليار دينار، وهذا يؤكد من جهة الفعالية لمختلف الآليات التي أقرتها الدول في مجال مكافحة الفساد، ومن جهة أخرى يثبت الالتزام الذي أبدته الدولة الجزائرية في مجال الحد من انتشار واستفحال الفساد لمحاولة حصر أضرار الظاهرة على الاقتصاد الوطني، وقد عملت الجزائر في هذا الصدد، وقبل إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على اتخاذ جملة من الإصلاحات المؤسساتية التي ترمي إلى الحد من تهريب رؤوس الأموال منها مراجعة قانون الاستثمار، وقانون العقار الصناعي، إلى جانب إنشاء أقطاب مالية متخصصة في مكافحة الفساد فضلا عن إدخال فكرة التحقيق المالي الموازي لتحديد المستفيد الحقيقي في تعديل 2023 لقانون تبيض الأموال، وأخيرا دسترة السلطة الوطنية العليا للوقاية من الفساد كسلطة رقابية مستقلة.

كما توقف المحاضر، في السياق ذاته، عند جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بعد إقرار الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي تمثلت في عدة خطوات منها: تعديل قانون الإجراءات الجزائية والذي تضمن إنشاء وكالة وطنية لتسيير الممتلكات المجمدة أو المصادرة ووضع الوكالة تحت إشراف القضاء، وكذا تعديل القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال والإرهاب ومكافحتها.

ولم يغفل المحاضر الوقوف عند عوائق استرجاع الأموال في افريقيا، سواء كانت سياسية على غرار ضعف الارادة السياسية واختلاف أولويات المراحل الانتقالية والتسرع نتيجة الضغط الشعبي، أو كانت عوائق تقنية على غرار ارتفاع تكاليف الإجراءات المتعلقة بالسفر والوثائق ومكاتب المحاماة وغيرها وضعف التنسيق نتيجة تعدد الجهات المتدخلة وغيرها من العوائق كاختلاف النظم القانونية والتنظيم القضائي، وعدم تجريم بعض اشكال الفساد المستحدثة في قوانين بعض الدول وعدم وجود قانون لتنظيم إجراءات استرداد الموجودات وكذا الحصانة الوظيفية التي يتمتع بها الأشخاص محل المتابعة.

رئيس لجنة الخبراء المكلفة باسترداد الأموال المهربة عبد الرزاق بن سالم:

الجزائر عززت آليات استرداد الأموال المهربة وتجدد التزامها بمكافحة الفساد

صرح السيد عبد الرزاق بن سالم، مدير الشؤون الجزائية وإجراءات العفو بوزارة العدل ورئيس لجنة الخبراء المكلفة باسترداد الأموال المهربة الى الخارج، أن استرجاع العائدات الإجرامية المحولة إلى الخارج يُعد أولوية وطنية ضمن السياسة الجزائية للجزائر. وأكد أن الدولة سخّرت آليات جديدة لهذا المسعى، منها توسيع صلاحيات الديوان المركزي لقمع الفساد، وتدعيم المكتب المكلف بالتعاون الدولي بوزارة العدل، وإنشاء قاعدة بيانات رقمية خاصة بالإنابات القضائية، مشيرا إلى أن هذا الجهد يندرج في إطار مقاربة متكاملة تمزج بين العمل القضائي والدبلوماسي والاستعلام المالي.

وخلال مداخلته الموسومة «**آليات التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات من منظور التجربة الجزائرية**»، قال بن سالم إن الجزائر وضعت مكافحة الفساد واسترجاع الموجودات على رأس أولوياتها، معتبرًا أن هذه الظاهرة تهدد قيم العدالة وتقوّض التنمية وتمسّ مباشرة بكرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم.

وأوضح المتحدث أن هذا الالتزام الوطني يتجلى من خلال تجنيد مؤسسات الدولة وتحديث الإطار القانوني وتعزيز التعاون الدولي، من أجل محاربة الفساد بجميع أشكاله، واسترداد العائدات الإجرامية المهربة إلى الخارج، في إطار مسعى تشريعي، قضائي، دبلوماسي، ومالي متكامل، معتبرا أن الفساد لا يُعد مجرد جريمة مالية أو إدارية، بل هو خطر يهدد استقرار الدول وينعكس سلبًا على حياة الأفراد، ويعطل مشاريع التنمية، ويهدد منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى أن تزايد الوعي الدولي بمدى خطورة الفساد على المجتمعات دفع الدول إلى اعتماد اتفاقيات دولية لمحاصرته، من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «ميريدا»، التي يُعتبر الفصل الخامس منها والمخصص لاسترداد الموجودات، من أهم محاورها، إضافة إلى اتفاقيات إقليمية، منها اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد.

وفي هذا السياق، أكد بن سالم أن إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد محطة لتجديد الالتزام السياسي والمؤسساتي للجزائر بمكافحة الفساد كما أنه فرصة لتكثيف التعاون مع شركاء الجزائر في الدول الإفريقية عبر مؤسساتها النظيرة المتخصصة، وذلك ضمن رؤية جماعية لتعزيز الحوكمة الرشيدة واسترجاع الأموال المنهوبة.

وشدد على أن هذه المناسبة تشكل أيضًا فرصة لتأكيد انخراط الجزائر الطوعي في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد، وحرصها على مواءمة منظومتها التشريعية مع مضامينها، دعمًا للتكامل الإفريقي في هذا المجال.

وفي هذا السياق، أشار رئيس لجنة الخبراء إلى أن الجزائر انضمت رسميًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، وعملت بعدها على تكييف تشريعاتها الوطنية مع متطلبات الاتفاقية، من خلال إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، الذي تضمن تجريم كل صور الفساد، وإقرار آليات المصادرة والحجز للعائدات الإجرامية.

وأضاف أن القانون المذكور أدرج في فصله الخامس (من المادة 57 إلى 67) أحكامًا مفصلة بشأن التعاون الدولي واسترداد الموجودات، تتعلق بالتجميد، الحجز، المصادرة، وطلبات التعاون، مما جعل منه منظومة متكاملة مستلهمة من الممارسات الدولية الفضلى.

وأبرز السيد بن سالم أن السلطات العليا في البلاد تولي موضوع استرداد الموجودات والأموال المهربة أهمية قصوى، إذ يُعد هذا المسعى من بين أولويات السياسة الجزائية لوزارة العدل، التي تعمل على متابعة تنفيذها بشكل دائم.

وأوضح أنه تم إعداد استراتيجية وطنية شاملة تتضمن آليات عملية لاسترجاع الأموال، من بينها إنشاء لجنة خبراء متعددة القطاعات تحت إشراف وزارة العدل، تتولى مهام التنسيق والمتابعة، وتتكفل بالاتصال

الدبلوماسي والتقني مع الدول المعنية لتأمين عودة الأموال المنهوبة إلى الخزينة الجزائرية.

وفيما يتعلق بالأدوات القضائية، كشف السيد بن سالم أن الجزائر، أصدرت 335 إنابة قضائية دولية موجهة إلى 32 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2025، في إطار تتبع الأموال وتحقيق الاستعلام المالي.

وأوضح أن هذه الإنابات تمت في الغالب بتكليف من قضاة التحقيق بالقطب الوطني الاقتصادي والمالي، المختص في الجرائم الاقتصادية والمالية ذات البعد العابر للحدود، حيث تم الاستناد في إعدادها إلى تقارير وتحقيقات مالية مفتوحة ومعلومات مستخلصة من مصادر رسمية وغير رسمية.

وأشار السيد بن سالم إلى أن استجابة الدول لطلبات الجزائر تراوحت بين التعاون الإيجابي، والتأخر، أو عدم الرد أحيانًا، إلا أن بعض الدول باشرت فعليًا توقيع حجوزات على أرصدة وممتلكات للمحكوم عليهم، وأكد أن الجزائر أصدرت مؤخرًا 53 طلب استرداد جديدة موجهة نحو 11 دولة، وهي حاليًا محل متابعة مستمرة من طرف لجنة الخبراء بالتنسيق مع الجهات المختصة في تلك الدول، حيث تم تحديد بعض الدول ذات الأولوية بالنظر إلى مستوى تجاوبها السابق، وتم تعيين نقاط اتصال على مستوى السفارات الجزائرية لمتابعة الطلبات وتقديم تقارير دورية، بل وتنظيم لقاءات مباشرة مع سلطات تلك الدول.

ورغم التقدم الملحوظ في جهود استرداد الأموال المهربة، أشار المتحدث إلى وجود عدة عقبات قانونية وإدارية تعيق مسار هذا العمل الحيوي، ومن بين هذه التحديات، تبرز بعض الدول التي تُعتبر ملاذًا آمنًا لعائدات الفساد، مما يصعب من عملية تتبع الأموال ومصادرتها. كما يعاني التعاون الدولي من عدم التجاوب الفعّال أو التأخر الكبير في الرد على الإنابات القضائية، وهو ما يؤخر تنفيذ الإجراءات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، تتفاوت الجهات المختصة بمعالجة طلبات الاسترداد من دولة إلى أخرى، فقد تكون وزارة العدل في بعض البلدان، ووزارة الداخلية أو الخارجية في أخرى، الأمر الذي يستلزم تكييف الإجراءات حسب الأنظمة القانونية المختلفة. كل هذه العوائق قد تتيح للمحكوم عليهم التصرف بالأموال المحجوزة قبل صدور الحكم النهائي، مما يزيد من تعقيد المهمة ويستلزم المزيد من التنسيق والعمل المشترك لتجاوزها.

ولهذا، عملت الجزائر على تعزيز صلاحيات الديوان المركزي لقمع الفساد من خلال مرسوم رئاسي صدر سنة 2023، مكنه من ممارسة صلاحيات موسعة في مجال التعاون الدولي وتبادل المعلومات مع الهيئات المماثلة.

في الإطار نفسه، تم تعزيز المكتب المركزي المكلف بالتعاون الدولي بوزارة العدل، من خلال تدعيمه بالموارد البشرية وتوفير التكوين المتخصص للإطارات العاملة به، إضافة إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة ووسائل التراسل الإلكتروني لتسريع الإجراءات.

كما شرعت الوزارة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بالإنابات القضائية وطلبات استرداد الأموال، وتعمل بالتنسيق مع معهد الدراسات القانونية والقضائية على إعداد دليلين عمليين: الأول خاص بتحرير الإنابات، والثاني يتعلق بإجراءات استرداد الموجودات من الخارج.

وفي ظل ضعف الاستجابة الرسمية في بعض الملفات، لجأت الجزائر إلى تعزيز التعاون غير الرسمي عبر الانضمام إلى عدد من الشبكات الدولية المتخصصة، من بينها مبادرة «StAR» التابعة للبنك الدولي، والمنتدى العالمي للموجودات، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، إضافة إلى مبادرة «جيفار» والشبكة العالمية لهيئات تنفيذ القانون. كما تستفيد الجزائر من دعم معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة من خلال برنامجه «شفافية الآن»، والمركز الدولي البريطاني للتنسيق في قضايا الفساد. وفي خطوة هامة لتعزيز التعاون الإقليمي، أعلن السيد عبد الرزاق بن سالم انضمام الجزائر في بداية جويلية 2025 إلى الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يعزز الجهود المشتركة لاسترجاع الأموال المهربة في إطار تعاون فاعل ومستدام.

واختتم السيد بن سالم مداخلته بالإشارة إلى أن الجهود الجزائرية في هذا المجال قد أثمرت فعليًا عن استرجاع عدد من الممتلكات بالخارج، من أرصدة وعقارات ومنقولات. كما جدد استعداد الجزائر التام لتقاسم تجربتها مع الدول الإفريقية، وتقديم الدعم اللازم لها في مساعيها لاسترجاع الأموال المنهوبة.

ستة مبادئ توجيهية لدولة جنوب إفريقيا في إطار مجموعة العشرين

أكد رئيس الوفد الجنوب إفريقي ورئيس هيئة مكافحة الفساد بجنوب إفريقيا، السيد ليونارد غاووتلاوي لاكغيتو، خلال اليوم الدراسي الموسوم بـ "استرداد الموجودات في إفريقيا: الأطر القانونية والممارسات الفضلى من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، أن بلاده سطرت ستة مبادئ توجيهية أساسية في مجال مكافحة الفساد، وذلك بالموازاة مع ترؤسها لمجموعة العشرين، من خلال مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد ضمن هذه المجموعة والمعروفة بـ (ACWG).

وفي مداخلته المعنونة بـ "موقف جنوب إفريقيا من المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة"، أبرز غاووتلاوي لاكغيتو أن بلاده "بادرت إلى إعداد ستة مبادئ توجيهية رفيعة المستوى بشأن إدارة الأصول المصادرة والمحجوزة، والتي لا تزال قيد التفاوض بين الدول الأعضاء". وفي هذا الصدد، أشار المتحدث إلى أن هذه المبادئ تتعلق بعدة نقاط أهمها: "تعزيز فعالية القطاع العام من خلال ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة، رفع كفاءة آليات استرداد الأصول المصادرة والمحجوزة، توسيع دائرة المشاركة لتشمل المجتمع المدني، والجامعات، والقطاع الخاص، وأخيرًا ضمان الحماية للمبلغين عن الفساد من خلال آليات مؤسسية واضحة".

وأكد رئيس الوفد الجنوب إفريقي أن بلاده "تسخّر رئاستها لمجموعة العشرين لخدمة أولويات القارة الإفريقية"، مبرزًا كذلك أنها "ستأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الواردة في خطة عمل مجموعة العمل لمكافحة الفساد للفترة 2025-2027"، وذلك مع مراعاة "الالتزامات السابقة التي أُقرّت في الدورات الماضية، والرامية إلى تعزيز الجهود لضمان التطبيق الفعلي والفعال للاتفاقيات والآليات القانونية الدولية ذات الصلة".

في نفس السياق، أبرز رئيس الوفد الجنوب إفريقي، أن بلاده تعتزم استثمار الفرصة التي تتيحها رئاستها لمجموعة العشرين من أجل الدفع قدماً بأولويات وأهداف أجندة الاتحاد الافريقي 2063، ولا سيما "الطموح الثالث" الذي يتمثل في بناء إفريقيا يسودها الحكم الراشد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون"، موضحا أن "هذا الطموح يتقاطع بشكل مباشر مع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمتمثل في: تشجيع مجتمعات سلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات."

وألح رئيس هيئة مكافحة الفساد الجنوب إفريقية أن "إعادة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أصحابها الشرعيين تُعد مبدأً أساسيًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، التي تحث الدول الأطراف على تقديم أعلى درجات التعاون والمساعدة المتبادلة". وأوضح المتحدث أن "هذه الجهود تستند إلى عدة أطر مرجعية دولية، من بينها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، المبادئ التسعة الأساسية لمجموعة العشرين بشأن استرداد الأصول (2011)، المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن التعاون في ملاحقة الأشخاص المطلوبين في قضايا الفساد واسترداد الأصول (2016)، والمبادئ التوجيهية المعتمدة في عام 2023 لتعزيز آليات استرداد الأصول في إطار مكافحة الفساد".

وأشار غاووتلاوي لاكغيتو إلى أن "هذه الجهود تتوافق مع الموقف الإفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول، باعتباره إطارًا سياسيًا قارّيًا، وأداة للدعوة من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة."

ولفت المحاضر الانتباه إلى أن الأصول المستردّة "يمكن إعادة استثمارها في الاقتصاد الوطني، من خلال تمويل مشاريع تنموية تُعزّز النمو الاقتصادي وتحسّن ظروف معيشة المواطنين".

من جهة أخرى، أكد المتحدث أن "استرداد الأصول لا يزال يشكّل تحدّيًا كبيرًا أمام معظم الدول"، مبرزًا أن أهم هذه التحدّيات قانونية وترجع أساسا إلى: "تعقيدات المنظومات القانونية، تعدد الاختصاصات القضائية،

تفاوت الإجراءات والقوانين المتعلقة بالتعقّب والتجميد والمصادرة والإرجاع".

وفي هذا الإطار، ذكّر رئيس هيئة مكافحة الفساد الجنوب إفريقية أن "الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت في إعلانها السياسي خلال الدورة الاستثنائية المخصصة لمكافحة الفساد، الدول الأطراف إلى إزالة الحواجز أمام تطبيق تدابير استرداد الأصول، لا سيما من خلال تبسيط الإجراءات القانونية، بما يتماشى مع تشريعاتها الوطنية".

وكشف ذات المسؤول أن الدول تواجه كذلك تحديات في الموارد والقدرات المؤسساتية ومنها "نقص الكفاءات البشرية، وقلة الإمكانات التكنولوجية المتقدمة، وضعف التمويل"، وهو ما دفع ببلاده إلى التشديد على "ضرورة تعزيز البنى المؤسسية والقدرات التشغيلية، لا سيما من خلال الدعم الفني وبناء القدرات، بما يُمكّن من تحسين عمليات التعرّف على الأصول المصادرة وإدارتها".

ونوّه المحاضر في هذا السياق بأن بلاده "تسعى إلى إعداد تقرير متابعة حول المساعدة التقنية المقدمة في هذا المجال، يتضمن مقترحات عملية لتعزيز القدرات مستقبلاً"، معربا عن أمله في "التوصل إلى توافق مع دول مجموعة العشرين حول هذه المبادئ والمقترحات، وذلك قبل نهاية رئاسة جنوب إفريقيا."

منى سالم.. الممثلة الإقليمية لمشروع مكافحة الفساد بمكتب الهيأة الأممية:

الأمم المتحدة تعزّز جهود استرداد الأموال المنهوبة عبر مبادرات متخصصة

أكدت الممثلة الإقليمية لمشروع مكافحة الفساد بمكتب الأمم المتحدة السيدة منى سالم أن الاحتفال باليوم الإفريقي لمكافحة الفساد يذكر بالالتزامات والجهود المشتركة في الوصول لهذا المسعى وتعزيز التعاون كاشفة أن حوالي 40 مليون شخص عبر العالم يندمجون في عمليات الفساد سنويا وهذا ما يؤثر على البنى التحتية بفعل الأموال المنهوبة التي يتم تحويلها، لذا فلابد من تدخل دول العالم وتكثيف جهودها من أجل استرداد الموجودات من خلال تفعيل رؤية موحدة في هذا المجال.

وأوضحت السيدة منى سالم، في مداخلة لها عن طريق تقنية التحاضر المرئي بعنوان "عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاسترداد الموجودات" خلال فعاليات اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، أن تحديات كثيرة تعتري مسار استرداد الأموال المنهوبة من بينها الاتفاقيات الثنائية التي تشوبها الكثير من العراقيل وكذا المسار القانوني الذي قد يستغرق أشهرا أو سنوات لذا فيجب العمل لتذليل هذه العقبات من خلال بلورة رؤية موحدة في استرداد الموجودات.

وفي نفس السياق، أشارت المتحدثة إلى أن مكافحة تحويل الأموال المنهوبة يستدعي تعاون وإجراءات من خبراء حقيقيين يعملون على تفعيل آليات لمحاربة الفساد، وتركيز الجهود على تعقب التحركات المالية من خلال تحقيقات معمقة لوضع حد للعمليات الإجرامية.

وتطرقت المتحدثة إلى جملة مبادرات الأمم المتحدة في سياق التوصيات التي تتقاسمها مع الدول قائلة في هذا الصدد :"تم إنشاء مبادرة استرداد الأصول المسروقة عام 2007 "ستار" وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم الدول في تنفيذ الفصل الخامس من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي نص لأول مرة على اعتبار استرداد الاصول المسروقة مبدأ أساسيا، كما تحدثت عن الشبكة العالمية العملياتية لهيئات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد والتي تم إنشاؤها سنة 2021، وهي مفتوحة لهيئات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما تقدم شبكة "قلوب" دعما وحزما تدريبية على التحقيقات المالية تم تطويرها مع جامعة الدول العربية، إلى جانب برنامج تدريبي متقدم وشامل يهدف إلى تزويد المهنيين في أجهزة إنفاذ القانون والنيابات العامة ووحدات الاستعلامات المالية بالمهارات والمعارف الأساسية اللازمة لمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ذات الصلة بفعالية، كاشفة في هذا الإطار عن إطلاق البرنامج ومشاركته مع الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من سنة 2025.

وفي إطار جهود مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات، أكدت السيدة منى سالم بأن المبادرة تهدف إلى دعم الدول لتنسيق جهودها لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية ومشاركة الخبرات لاسترداد الموجودات المسروقة، وإيجاد شبكات التواصل، وقد عملت هذه الشبكة في 20 دولة على مدى أربع سنوات بهدف الوصول إلى البيانات من أي مكان في العالم، ومساعدة الموظفين والضباط في التوصل إلى المعلومات بتضافر الجهد الجماعي.

نقاش مرموق بين المشاركين من 28 دولة

استرداد الموجودات.. محور يوم دراسي بين الخبراء الأفارقة

تزامنا مع إحياء الجزائر لليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، المصادف لـ 11 يوليو من كل عام، والمتوافق مع تاريخ اعتماد الاتحاد الافريقي للاتفاقية الافريقية لمنع الفساد سنة 2003، وتحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، نظّمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمركز الدولي للمؤتمرات **«عبد اللطيف رحال»**، يومًا دراسيًا موسوما بـ **«استرداد الموجودات في إفريقيا: الأطر القانونية والممارسات الفضلى من أجل تحقيق التنمية المستدامة»**.

وجاء اليوم الدراسي عشية انطلاق أشغال الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية سلطات مكافحة الفساد الافريقية، المنعقدة ما بين 20 و22 من الشهر الجاري، تحت شعار «استرداد الموجودات: تعزيز التعاون وتبادل الخبرات من أجل افريقيا قوية ومتحدة ضد الفساد». وشهد اللقاء برنامجا ثريا وحضورا مكثفا لأعضاء الحكومة، على رأسهم وزير العدل، حافظ الأختام، السيد لطفي بوجمعة، ووزير الشباب المكلف بالمجلس الأعلى للشباب، مصطفى حيداوي، وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، المكلفة بالشؤون الإفريقية سلمى بختة منصوري، إلى جانب ممثلين عن الهيئات الوطنية.

وعرف اليوم الدراسي مشاركة أكثر من 250 مشاركًا، من بينهم وفود تمثل 28 دولة إفريقية، بما يقارب 70 ممثلًا. كما حضر ممثلو الأسلاك الدبلوماسية الإفريقية المعتمدين بالجزائر، وأعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب ممثلي الدوائر الوزارية (المفتشون العامون)، والهيئات الرقابية الاستشارية والهيئات والمؤسسات تحت الوصاية، وممثلي سلطات إنفاذ القانون، والهيئات المهنية، وفعاليات المجتمع المدني، فضلا عن ممثلي الأسرة الجامعية.

وتميز هذا اليوم الدراسي بتنظيم محكم وبرنامج ثري، عرضت خلاله تجارب رائدة لعدد من الدول الافريقية في هذا مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات على رأسها الجزائر.

وفي هذا السياق، افتُتحت التظاهرة بكلمات رسمية ألقتها كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، السيدة سليمة مسراتي، ثم جاء دور وزير العدل، حافظ الأختام، السيد لطفي بوجمعة، الذي استعرض جهود حقيبته الوزارية بصفة خاصة والدولة الجزائرية بصفة عامة، الرامية لاسترداد العائدات الناتجة عن جرائم الفساد. ثم أحيلت الكلمة إلى رئيس جمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، خالد عبد الرحمان الذي شدد على أن جهود مكافحة الفساد ستظل منقوصة ما لم تشمل استرداد الأموال المنهوبة.

وقد تخلل البرنامج عرض وثائقي حول الموضوع، وإطلاق الرقم الأخضر «1027» للتبليغ عن الفساد والذي يمكن استخدامه من طرف كل المقيمين في التراب الوطني، إلى جانب الإعلان عن إصدارات إعلامية جديدة تعكس جهود الهيئة في نفس المجال. كما عرفت المناسبة توقيع اتفاقيتين للشراكة والتعاون: الأولى مع المجلس الأعلى للشباب، والثانية مع خلية معالجة الاستعلام المالي، في خطوة تهدف إلى تعزيز التنسيق المؤسساتي.

أما الجلسة الحوارية، التي ترأسها المدير العام للمدرسة العليا للقضاء، السيد عبد الكريم جادي،

فقد تميزت بمداخلات ثرية من خبراء بارزين، تناولوا خلالها محاور متعددة منها: آليات التعاون الدولي، التجارب الوطنية في استرداد الموجودات، مبادئ إدارة الأصول المصادرة، إلى جانب عرض مساهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأجمع المشاركون على أن آفة الفساد تنهك البنية الاقتصادية والاجتماعية وتضعف مؤسسات الدولة.

واختتمت الفعالية بنقاش مفتوح أتاح للمشاركين تبادل الرؤى والتجارب، مؤكدين مجددا التزام الجزائر بدورها الريادي في دعم قضايا الشفافية ومكافحة الفساد على المستوى القاري وسعيها لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الحوكمة الرشيدة.

وقد تم التركيز على الإجراءات المتخذة في هذا السياق، لاسيما تعديل المنظومة القانونية والرقمية، وتعزيز الجانب الوقائي، إلى جانب إنشاء هياكل وبُنى مخصصة لمحاربة الفساد، وفي مقدمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. كما أشار الحضور إلى أهمية دعوة الدول الإفريقية إلى تعزيز التعاون وتكثيف الجهود المشتركة في هذا المجال. وقد تناول النقاش أيضًا سبل تطوير آليات واستراتيجيات جديدة من شأنها دعم الجانب القانوني وتعزيز فاعلية الخطط الوطنية والإفريقية لمكافحة الفساد، وتوحيد الجهود في هذا الاتجاه.

نقاش ثري ميز أشغال اليوم الدراسي

الخبراء الافارقة يرافعون من أجل مفهوم مشترك لمكافحة الفساد

تميزت أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد حول استرداد الموجودات في افريقيا بنقاش ثري، استعرض خلاله الخبراء مختلف التجارب في الدول الأفريقية في مجال مكافحة الفساد وتهريب رؤوس الأموال وثروات القارة السمراء، حيث دعا الخبراء الافارقة في هذا المجال إلى وجوب توحيد لغة الدول الافريقية في مجال مكافحة الفساد وإيجاد مفهوم مشترط بين الافارقة لهذه الآفة التي تهدد الأمن الاقتصادي لدول القارة. وحسب المتدخلين، فإنه لا يكفي سرد التجارب الافريقية في هذا المجال بقدر السعي لإيجاد لغة مشتركة وفهم مشترك للظاهرة تساعد على رسم استراتيجية قارية في مجال مكافحة كافة أشكال الفساد في القارة وعلى رأسها تهريب الأموال. وتوقف المتدخلون عند أهمية الإصرار من طرف الدول الافريقية على إيجاد آليات تجعل دول الشمال تستجيب لطلبات الدول الافريقية القاضية باسترجاع ثرواتها، خاصة وأن هذه العملية صعبة لأن الأموال محل المتابعة دخلت في الدورة الاقتصادية لبعض دول الشمال.

من جهة أخرى، دعا الخبراء خلال النقاش الذي أعقب الجلسات الحوارية خلال اليوم الدراسي إلى تنسيق الجهود لمحاربة مختلف أشكال الفساد من تهريب رؤوس الأموال وتبيض الأموال والرشاوي وغيرها، معتبرين أن الفساد ظاهرة معقدة ومتشعبة فيها من السياسي والقانوني والاقتصادي وحتى الإعلامي، ما يجعل منها قضية مجتمع بكامله وليس جهة محددة أو جهاز بعينه.

في جانب آخر، وعند استعراض التجارب الافريقية في مجال محاربة الفساد، توقف النقاش عند التجربة الجزائرية من خلال تدخل رئيس لجنة الخبراء المكلفة باسترداد الأموال المهربة إلى الخارج السيد عبد الرزاق بن سالم، حيث دار النقاش حول حداثة التجربة ونتائجها خاصة ما تعلق بالإنابات القضائية التي وجهتها الجزائر لاسترداد الموجودات ومنها أموال وعقارات ومنقولات. وأكد الخبراء في هذا المجال أن محاربة الفساد واسترجاع الموجودات تتطلب دعما دوليا واتحاد كافة الأطراف للوقوف في وجه الظاهرة التي ترهق اقتصاديات الدول وتضرب في الصميم جهود التنمية في القارة السمراء.

تنظم
بمناسبة إحياء
اليوم الإفريقي
لمكافحة الفساد
تحت شعار
"تعزيز الكرامة الإنسانية
في مكافحة الفساد"
يوم 30 جويلية 2025

الوفود المشاركة في زيارة إلى جامع الجزائر

نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته زيارة إلى جامع الجزائر لصالح الوفود المشاركة في أشغال الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية سلطات مكافحة الفساد الافريقي.

وفي هذا الاطار، عبر أعضاء الوفود الافريقية عن انبهارهم بجامع الجزائر الذي يعتبر ثالث أكبر مسجد في العالم، وتنقلوا بين مختلف مرافقه باهتمام بالغ بتفاصيل الزخرفة ومبنى الجامع، واستهلوا الزيارة بالاطلاع على مجسم الجامع، ثم استؤنفت الزيارة باكتشاف جمال هذا الصرح الديني بشساعة مساحته، وإتقان تصميمه وزخارفه البديعة، فيما قام عدد من أعضاء الوفود بأداء الصلاة.

من جهة أخرى، تم تمكين الوفود من الصعود إلى منارة المسجد للاستمتاع بالإطلالة على خليج الجزائر، واستعمل البعض منهم المنظار المنصب في المنارة لمشاهدة جزء شاسع من مدينة الجزائر.

ولم يفوت أعضاء الوفود الفرصة لأخذ صور تذكارية في مختلف المرافق، كما أعربوا عن إعجابهم الشديد بجامع الجزائر، وثمنوا هذه الزيارة التي قادتهم إلى أحد أجمل وأكبر مساجد العالم.

إصدارات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر
2025
شفافية
البروفيسور سليمة مسراتي تكتب:
ثلاث سنوات من العمل الدؤوب
خطوات عملاقة نحو أخلقة الحياة العامة
اتفاقيات تعاون مع وزارات وهيئات سيادية في مجال مكافحة الفساد
السلطة العليا للشفافية تشارك بفعالية في اجتماعات الأمم المتحدة في فيينا
رئيسة السلطة العليا تستقبل وفدا من صندوق النقد الدولي
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
دفاتر النزاهة والشفافية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
تصدر عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
السداسي الأول
سنة 2025

1027 رقم أخضر للتبليغ عن الفساد

أطلقت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته رقما أخضر للتبليغ عن الفساد «1027» والذي دخل حيز الخدمة ابتداء من الأحد 20 يوليو 2025، حيث تلقى كل مستعملو الهاتف النقال رسائل نصية قصيرة من طرف السلطة العليا لإرشاد المواطنين الراغبين في التبليغ عن الفساد.

ومن شروط قبول التبليغ أو الاخطار أن يحتوي على العناصر الكافية لتحديد هوية المخطر أو المبلغ، ويحمل عناصر تتعلق بأفعال الفساد، ليتم تسجيل التبليغات والاخطارات في سجل رسمي وتحال إلى أمانة اللجنة لتحليلها، ثم إلى أعضاء اللجنة المكلفين بمعالجة الاخطارات والتبليغات، لتتم عملية معالجتها في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ تلقيها بإستثناء الحالات التي تستدعي دراستها تمديد هذه الآجال. وفي حال ما إذا خلصت هذه الدراسة إلى أن التبليغ أو الإخطار يتضمن وقائع من شأنها تعزيز وجود شبهة فساد ووفقا لأحكام القانون رقم 0106 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، يفتح تحقيق إداري على الفور.

ويعتبر الرقم الأخضر آلية مجتمعية ومعيارا دوليا تقوم به كل الدول وبالتالي فهو ممارسة عملية يسمح للمواطنين بالتبليغ عن حالات الفساد في سرية وأمان، كما خصصت السلطة العليا موظفا تابعا لها للرد على المكالمات، وهو فعال وعملي لكل المقيمين داخل التراب الوطني.

وجاء إطلاق الرقم الأخضر «1027» بمناسبة إحياء الجزائر لليوم الإفريقي لمكافحة الفساد في 11 يوليو من كل عام المصادف لتاريخ انضمام الاتحاد الإفريقي للاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد سنة 2003 والتي تعد فضاء للتعاون والتقارب بين الدول الأعضاء في مجال منع ومكافحة الفساد.

اتفاقية تعاون بين السلطة العليا للشفافية والمجلس الأعلى للشباب

تعززت جهود مكافحة الفساد في الجزائر بتوقيع اتفاقية تعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الأعلى للشباب بمناسبة إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد بقصر المؤتمرات عبد اللطيف رحال بالعاصمة.

وتهدف الاتفاقية الاستراتيجية إلى إرساء أسس متينة للتعاون المشترك بين الطرفين، بما يضمن تفعيل دور الشباب كفاعل رئيسي وشريك أساسي في مسار الوقاية من الفساد ومحاربته. كما تسعى إلى نشر ثقافة النزاهة والشفافية داخل المجتمع، من خلال برامج تكوينية ومبادرات تحسيسية مبتكرة، تستهدف مختلف شرائح الشباب الجزائري وتعمل على تنمية وعيهم بأهمية التصدي لمظاهر الفساد وتأثيراته السلبية على التنمية المستدامة.

ويأتي هذا التوقيع في سياق أشغال اليوم الدراسي الوطني المنظم من قبل السلطة العليا للشفافية بالتعاون، تحت شعار: **"الجهود الوطنية في توثيق الإطار القانوني والممارسات الفضلى لتحقيق التنمية المستدامة".**

ويمثل توقيع هذه الاتفاقية خطوة نوعية في مسار بناء منظومة وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، تعتمد على انخراط جميع الفاعلين، لاسيما فئة الشباب، باعتبارهم ركيزة أساسية لبناء مجتمع تسوده الشفافية وقيم النزاهة والمساءلة. كما يعكس التزام الجزائر المستمر بتنفيذ التزاماتها الإقليمية والدولية، وعلى رأسها اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اللتان تشكلان إطارًا مرجعيًا لتوحيد الجهود في هذا المجال.

وفي تصريح صحفي على هامش توقيع الاتفاقيتين، أبرز وزير الشباب المكلف بالمجلس الأعلى للشباب، مصطفى حيداوي، أن هذه الخطوة جاءت «لتتوج مسار التعاون بين قطاعه والسلطة العليا للشفافية ومشاركة مختلف النشاطات»، مؤكدا أن ذلك يعكس «قناعة المجلس بضرورة أن يكون الشباب متشبعا بقيم مكافحة الفساد للمساهمة في صناعة قادة قادرين على مواجهة الفساد».

كما ذكر السيد حيداوي بتركيز نشاطات المجلس على جعل مكافحة الفساد أحد المحاور الرئيسية لنشاطات القطاع، مشيرا إلى أنه سيتم تركيز تلك الجهود لمجابهة هذه الظواهر.

... وأخرى مع خلية معالجة الاستعلام المالي

في إطار فعاليات إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، شهد المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال مراسم توقيع اتفاقية تعاون هامة بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وخلية معالجة الاستعلام المالي، في خطوة جديدة تهدف إلى تعزيز التنسيق المؤسسي والعمل المشترك بين الهيئتين في مواجهة الفساد والجرائم المالية.

وتهدف الاتفاقية إلى وضع إطار شراكة فعّال في المجالات ذات الاهتمام المشترك، لاسيما ما يتعلق بتبادل المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة، وتعزيز القدرات التقنية والبشرية لمواجهة أشكال الفساد المالي المتطورة، وفي مقدّمتها غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

وتمثل الاتفاقية خطوة عملية نحو توحيد الجهود الوطنية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية المرتبطة بالفساد، كما تشدد على أن التعاون بين المؤسستين سيساهم في رفع مستوى فعالية المراقبة والوقاية، وتسريع التدخلات بناءً على بيانات دقيقة ومدروسة.

ومن المنتظر أن تشمل مجالات التعاون تنظيم دورات تدريبية وورشات تقنية لفائدة الإطارات والخبراء، وتطوير أدوات وآليات حديثة لتحليل وتبادل المعلومات، وتجنيد الوسائل البشرية والمادية الضرورية للتجسيد الفعلي للنشاطات المرتبطة بموضوعها، وكذا الالتزام بالمساهمة الفعالة في عملية التصور والإعداد والتقييم للنشاطات المتعلقة بالوقاية من الفساد إضافة إلى تنفيذ برامج تحسيسية وتوعوية موجهة لمختلف المتدخلين في الميدانين المالي والإداري.

ويُعد توقيع هذه الاتفاقية جزءًا من التزامات الجزائر بتفعيل الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، وترجمةً فعلية للمقاربة التشاركية التي تعتمدها الدولة في مكافحة هذه الآفة، بالاعتماد على تظافر جهود مختلف الهيئات والمؤسسات المختصة.

وتأتي هذه الخطوة تزامنًا مع إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، الذي يمثل فرصة لتعزيز الوعي الجماعي بخطورة الفساد على التنمية والاستقرار، وتجديد الالتزام بالعمل من أجل ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية في كافة مفاصل الدولة والمجتمع.

أبرزت دور الجزائر الريادي في مجال مكافحة الفساد

البروفيسور مسراتي تدعو إلى تعاون افريقي - افريقي لاسترداد الموجودات

قالت رئيسة السلطة الوطنية العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، إن عقد ملتقى حول استرداد الموجودات في افريقيا والذي يصادف الاحتفال باليوم الافريقي لمكافحة الفساد في افريقيا يعتبر فرصة لتقييم جهود الجزائر في هذا المجال، وكذا الوقوف على التجارب الافريقية في هذا المجال، وكذا التحديات التي تواجه دول القارة السمراء في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، واسترجاع ثرواتها الوطنية المنهوبة.

وأضافت رئيسة السلطة العليا في تصريح للقناة الثالثة للتلفزيون الجزائري أن هذا اليوم فرصة للوقوف على أبرز التحديات التي تواجه الدول الافريقية في مجال استرداد الموجودات، وكذا تقييم الجهود التي بذلتها الجزائر والدول الافريقية في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية في هذا الصدد.

وشددت السيدة مسراتي على أهمية التعاون الافريقي - الافريقي في مجال مكافحة الفساد سواء في تبادل الخبرات والتجارب أو السعي للرفع من قدرات الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في افريقيا، ووقفت رئيسة السلطة الوطنية للشفافية عند دور الجزائر وتجربتها، والتي يمكن أن تستلهم منها الدول الافريقية في إطار التعاون القضائي والثنائي.

وأبرزت المتحدثة في هذا الاطار أهمية التعاون الافريقي في مجال استرداد الموجودات والتي تعتبر من المسائل التي تؤرق هيئات مكافحة الفساد في افريقيا خاصة في ظل ضعف التعاون مع دول الشمال نتيجة عدة تعقيدات قضائية وقانونية ناجمة عن اختلاف النظم القانونية بين الدول وخاصة في مجال تجريم بعض الأفعال المتعلقة بالفساد، والتي لا تعتبرها بعض الدول جرائم، إضافة إلى تعقيد الاجراءات القضائية والادارية في مسار استرداد الموجودات الذي تسعى إليه الدول الافريقية.

ودعت البروفيسور مسراتي في هذا السياق إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين مختلف الدول الأفريقية، وفتح جسور التعاون وتبادل التجارب والرفع من قدرات هيئات مكافحة الفساد الافريقية من أجل مواجهة التحديات التي تواجه دول القارة في مجال استرداد موجوداتها.

3 أعضاء جدد .. وكينيا ستستضيف الدورة المقبلة

قام ممثل دولة كينيا بتقديم عرض شامل عن مشروع إنشاء مركز البحوث والدراسات في مجال مكافحة الفساد، علما أن قرار اختيار كينيا لإقامة المشروع كان قد اتخذ سابقا من طرف الجمعية العامة.

أما البند الثاني في جدول الأعمال، فتعلق بالعديد من الجهات الإفريقية التي تود الاشتراك في اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، أين أحيلت الكلمة لممثل دولة سيراليون بصفته ممثل إقليم غرب دول إفريقيا في اللجنة التنفيذية للاتحاد، فقدم هذا الأخير طلب انضمام بعض الهيئات لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، لكل من دولة النيجر وجمهورية الكونغو ودولة ليبيا، حيث تمت الموافقة على انضمام الدول الإفريقية الثلاث بالتصفيق.كما ثمن السيد خالد عبد الرحمن مقترح ممثل دولة زيمبابوي لدعوة باقي أجهزة مكافحة الفساد في القارة للانضمام لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية.

وقدم الممثل المصري عرضا حول التجربة المصرية في استرداد الموجودات والأصول المصرية، ثم 7 فتح

المجال للوفود الحاضرة لطرح أسئلتهم بخصوص هذا العرض، وقام السيد خالد عبد الرحمن بالإجابة عليها.

كما تناول جدول الأعمال مناقشة مسألة التعاون مع بنك التنمية الإفريقي، وانتقل بعدها إلى نقطة كانت محل مناقشة في اليوم السابق تخص مدونة السلوك.

واختتمت الفعاليات بإجراء عملية تصويت لاختيار مستضيف الجمعية الثامنة، وهي العملية التي أسفرت عن فوز دولة كينيا بحصولها على 17 صوتا، تلتها كدول احتياط كل من دولة ليبيا بحصولها على 7 أصوات، وحلت كوت ديفوار في المرتبة الثالثة بـ 5 أصوات.

رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية:

نجاح "دورة الجزائر" فاق التوقعات

قال السيد خالد عبد الرحمن، رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، في تصريح اعلامي إن نجاح الدورة فوق مستوى التوقعات، حيث تم اتخاذ قرارات هامة بالنسبة للاتحاد، أهمها اختيار أمين عام جديد، واعتماد التقرير المالي المقدم من الخبير المستقل بشأن حسابات الاتحاد منذ إنشائه في سنة 2003م حتى اليوم، واعتماد اللائحة المهنية، ومدونة سوء الأخلاق، واختيار الدولة المستضيفة للجمعية المقبلة ودولتي احتياط، أين فازت دولة كينيا بالتنظيم، وجاءت كل من دولة ليبيا وكوت ديفوار في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي كاحتياط في حالة وجود أي طارئ، على حد تعبيره .

وأضاف المتحدث أن هذه الدورة تميزت بالتفاعل والحماس والثقة الشديدة في مستقبل أفضل للقارة الإفريقية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، كما أشاد ببروز دور الجزائر خلال الاجتماعات وبحسن تنظيمها لهذا الاجتماع الهام.

كما أعرب السيد خالد عبد الرحمن عن شكره لدولة الجزائر على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وكذا الاهتمام بالشأن الإفريقي الذي قال بأنه يمثل نموذجا لدول القارة جميعا، كما لم ينس تقديم شكره للسيدة الدكتورة سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، على دعمها المستمر للأنشطة وحضورها كافة الفعاليات، معتبرا إياها قيادة ملهمة في مجال مكافحة الفساد في القارة الإفريقية كلها.

أمين عام جديد للهيئة القارية

تزامنا مع اشغال الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية الهيئات الإفريقية لمكافحة الفساد، صادق أعضاء الدول المنخرطة في هذه الهيئة بالأغلبية على تعيين رجل القانون البورندي «جوزي ماري ميكاشيمان»، كأمين عام جديد لـ 05 سنوات غير متجددة.

وفي هذا الصدد، أكد المتدخلون على ضرورة دعم الأمين العام الجديد في مهامه الجديدة خاصة ما تعلق بالجانب القانوني، ومرافقته بمساعدين وذلك من أجل تأدية مهامه بكفاءة وفعالية.

وفي هذا الشأن، استعرضت الدول الأعضاء خبراتها وتجاربها في مجال مكافحة الفساد واستعادة الموجودات لتنصب جميع التدخلات على الاجتهاد بصورة أكبر في هذا الميدان، وتعزيز التعاون الإفريقي - الافريقي بما يعزز ارتقاء هذه الهيئة وتكيفها مع جميع الحيل المستعملة في تهريب الأموال، مع الحرص على تنظيم دورات تكوينية لأعضائها.

وفي ختام أشغال اليوم، نوّه رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية السيد خالد عبد الرحمان بالنجاح الباهر والمستوى العالي الذي أظهره جل المتدخلين، مؤكدا أن افريقيا تسير في الطريق الصحيح في ميدان مكافحة الفساد واسترداد الموجودات.

الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الافريقية

إعـــلان الجـزائر

ان التصدي لظاهرة الفساد لم يعد مجرد خيار بل أصبح التزاما دوليا وأولوية، يستدعي من الدول الافريقية التنسيق وتكثيف تعاونها ووحدتها وتماسكها من أجل تحقيق الحكم الرشيد ومعيشة أفضل للشعوب الافريقية، عملا بما نصّت عليها أحكام المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتفاقية الافريقية لمنع الفساد ومكافحته، وهو الاتجاه الذي تبناه الاتحاد الافريقي هذه السنة واعتمده من خلال اتخاذها شعار «تعزيز الكرامة الإنسانية في مكافحة الفساد «; احياءً للذكرى 22 من توقيع اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته. هذه الاتفاقية التي جاءت لتكون بمثابة نافذة تعاون بين الدول الاعضاء في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

إذ تقدر المؤسسات الأعضاء في جمعية هيئات مكافحة الفساد الافريقية حرص الجزائر على ترقية مجالات التعاون على كافة الاصعدة وقصد رسم رؤية واضحة من خلال انضمامها للجمعية ونشاطها وبصفتها عضوا فعالا في مكتبها التنفيذي ممثلة عن منطقة شمال إفريقيا، اختيرت الجزائر لاستضافة وتنظيم أشغال الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية يومي، 21 و22 جويلية 2025 بمشاركة 31 دولة إفريقية، لتكون بذلك مناسبة لاستعراض الإنجازات والجهود الافريقية والوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد والوقوف على أهم التحديات والآفاق قصد تحليلها، للمضي قدما في مجابهة الظاهرة على كافة الأصعدة وبحث السبل والآليات الكفيلة لتعزيز جسور التعاون بين الدول في القارة الافريقية.

إذ يعرب المشاركون في الاجتماع السنوي السابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية المنعقد في الجزائر العاصمة خلال الفترة من 21 و 22 جويلية 2025 عن بالغ شكرهم و تقديرهم للسلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته لاحتضانها بنجاح الاجتماع وعلى حسن الضيافة و الاستقبال لكافة الوفود المشاركة.

كما تقدر المؤسسات الأعضاء جهود السيدة روز نيزيشيمي خلال إدارتها لمهام الأمانة العامة للجمعية كقائم بأعمال الأمين العام خلال الفترة الماضية.

وعليه وبعد انعقاد الدورة السابعة للجمعية العامة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية يومي، 21 و 22 جويلية 2025 بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة تحت شعار استرداد الموجودات: "تعزيز التعاون وتبادل الخبرات من أجل إفريقيا قوية ومتحدة ضد الفساد"، والتي تم افتتاحها من طرف رئيسة السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد ومكافحته البروفيسور سليمة مسراتي خلصت للقرارات التالية:

1. تعيين السيد Mekeshimana Jesus Marie امينا عاما للاتحاد لمدة 5 سنوات؛
2. المصادقة على التقرير المالي 2024/2023 مع إدراج الملاحظات المقترحة وإحالتها على المكتب التقني،
3. اعتماد اللائحة المالية.

4.قبول عضوية النيجر والكونغو الديموقراطية وليبيا للانخراط في اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية.

5.المصادقة على مدونة السلوك،

6.بعد التصويت تقرر احتضان الدورة الثامنة للجمعية العامة للاتحاد من طرف دولة "كينيا" وفي حالة تعذر عليها احتضان الدورة سيتم احتضانها من طرف دولة ليبيا، وفي حالة تعذر كليهما يتم احتضانها من طرف دولة ساحل العاج.

كما خلصت أشغال الجمعية العامة للتوصيات التالية:

1. إيجاد التدابير والاليات الكفيلة لمساعدة الدول الاعضاء في الاتحاد لاسترداد الاموال المنهوبة والموروثات الثقافية والأثرية؛
2. على الدول الاعضاء الاسراع في تحديد احتياجاتهم التدريبية من خلال ملء الاستبيان وارساله للأمانة العامة قصد تحليله ووضع خطة تدريبية تسمح بتعزيز قدرات الاعضاء في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، على ان تقوم الامانة العامة بتجميع الردود وارسالها لمركز البحوث والدراسات ب «كينيا» ضمن اجال لا تتعدى 15 يوما؛
3. دعوة الدول الاعضاء لتقديم الدعم لمركز البحوث والدراسات او في مجال البحوث وكذا تعزيز المركز بكفاءات علمية متخصصة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛

4.دعوة الدول غير المنظمة في اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية للانضمام من خلال المجلس التنفيذي؛

5. ضرورة مشاركة الدول الاعضاء بجميع الوثائق التي لها علاقة بجدول اعمال اللجنة التنفيذية والجمعية العامة وذلك قبل انعقادها بأسبوع على الأقل حتى يتسنى الدول الاعضاء تحليلها ودراستها لإثرائها واستخلاص الاقتراحات اللازمة؛
6. تعزيز قدرات المركز المعني بالبحوث والدراسات بالخبرات وتجارب الدول الأفريقية من خلال ابرام توأمة بين المركز ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته المتواجدة بالدول الأفريقية؛
7. دعوة الدول الاعضاء الى اقتراح موضوعات بحث وإعداد دراسات وبحوث في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته ومشاركتها مع الاتحاد ومركز البحوث والدراسات؛
8. إعداد شبكة الخبراء الأفارقة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقوم الدول الأعضاء بترشيح هؤلاء الخبراء؛
9. إعداد مجلة سنوية خاصة باتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية يتم من خلالها دراسة ومعالجة ظاهرة الفساد في الدول الأفريقية، ونشر النتائج المتحصل عليها من خلال البحوث والدراسات التي يتم انجازها على مستوى مركز البحوث والدراسات التابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية.
10. دعوة الدول الاعضاء الى مشاركة اي تغيير على القانون المنظم لعملها واختصاصاتها مع الامانة العامة لتعميم ذلك على باقي المؤسسات الاعضاء.
11. ضرورة التزام الدول الاعضاء بسداد الاشتراكات السنوية من خلال الأمانة العامة والمجلس التنفيذي تتابع عملية جمع الاشتراكات وتذكير المتأخرين؛

الجزائر : 22 يوليو 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية
السيد عبد المجيد تبون
تنظم
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
ON THE OCCASION OF THE AFRICAN ANTI-CORRUPTION DAY
A STUDY DAY ENTITLED
"ASSET RECOVERY IN AFRICA: LEGAL FRAMEWORKS AND BEST PRACTICES FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT"
Under the Slogan
"Promoting Human Dignity in the Fight Against Corruption"
JULY 20, 2025
ABDELATIF RAHAL INTERNATIONAL CONFERENCE CENTER, ALGIERS.
يوم 20 جويلية 2025
المركز الدولي للمؤتمرات
عبد اللطيف رحال - الجزائر العاصمة